مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (08) العدد (04) السنة (2021)

الصفحة (271-260)

دور الفقهاء في شؤون الدولة السياسية والدينية بالمغرب الأقصى في العصر المرابطي

The role of jurists in the state's political and religious affairs in the Far Maghreb in the Almoravid era.

مليايي زينب[*1] نوارة شرقي

جامعة زيان عاشور الجلفة. *Mzineb017@gmail.com*

جامعة ابن خلدون تيارت nouarahis04@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/05/10
تاريخ القبول:2021/09/16

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص: شكّل الفقهاء المالكية الدعامة الأساسية التي قامت عليها الدولة المرابطية وساهموا في تسييرها في كل المجالات وتركوا بصمتهم فيها، وأحكموا سيطرة المذهب المالكي على شؤون الدولة حتى أصبح الأمير المرابطي لا يصدر أمرا قبل الرجوع إليهم واستشارتهم، بل من الأمراء من كان أداة طيعة في أيديهم ورضخ لأوامرهم التي عارضت إرادته في بعض الأوقات، وهذا ما انعكس على طابع الدولة الذي كان ديني بالدرجة الأولى.

الكلمات الدالة: الفقهاء، الدولة المرابطية، المذهب المالكي، الدين

Abstract:

The scholars of the Malikite doctrine represented the cornerstone on which the Almoravid Empire was founded. Those scholars have immensely contributed to the management of this empire in all areas where they had left their noticeable traces. They also made the Malikite doctrine prevail in all the State's affairs, to the point where any Almoravid Emir could not make a single decision without referring to those scholars, there had been even some princes who were at their mercy and who could not reject any order from them even if it turned out to be against their will. Such a situation had a remarkable impact on the Almoravid dynasty which was fundamentally religious.

Keywords: Muslim jurisprudents, the Almoravid dynasty, the Malikite doctrine, religion.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

كُتب للمذهب المالكي أن يمد بجذوره في المغرب الأقصى، وبما أنه لابد لأي دولة من مذهب يسوسها ويحكم تصرفات أفرادها فيما بينهم سواء كان بين الحاكم والمحكوم أو بين المحكومين حتى يحول دون إقدام هؤلاء الحكام إلى الظلم والفساد الذي حاربه الدين، شكّل فقهاء المذهب المالكي فئة اجتماعية نشطة وفاعلة أسهمت في إعلاء كلمة الإسلام، وكانت لها جهود جبارة في توحيد القبائل البربرية تحت راية الدولة المرابطية المالكية، هذه الدولة التي قامت على أكتاف الفقهاء أمثال عبد الله بن ياسين الجزولي، الذين تركوا بصمتهم على تاريخ المغرب والأندلس وشكلوا حلقة من حلقاته التاريخية، فبعد قيام دولة المرابطين تزداد مكانة الفقهاء فيها ولأنهم حفظة الشريعة تصبح سلطتهم الدينية فوق كل اعتبار وتعلو كلمتهم في المجتمع وتتعدد إسهاماتهم فيه، إذ كانوا النواة التي حققت المشروع الإصلاحي الذي قامت عليه دولتهم. فنتساءل عن ما مدى إسهام هذه الفئة في الحياة السياسية والدينية بمجتمع المغرب الأقصى؟ وهل جسدت الإصلاحات الدينية التي جاهدت من أجلها على أرض الواقع؟

١.انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأقصى:

يعتبر المذهب المالكي من أكثر المذاهب الإسلامية انتشارا في عدة مناطق من الدولة الإسلامية بصفة عامة وبالغرب الإسلامي خاصة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ساعدت على انتشاره منها بالخصوص شخصية صاحبه وإعجاب الناس بها، وملائمة مذهبه لطبيعة أهل المغرب لأنه مذهب عملي ويأخذ بالعرف والعادات فأهل المغرب يميلون بطبعهم إلى البساطة والوضوح وبما أن مذهب مالك تميز بالبساطة وبعده عن التعقيد احتضنوه وساهموا في تجذره بأرض المغرب(الجيدي،د ت ط)، إلى جانب أن انتماء مالك للمدينة جعل الناس ينظرون إليه على أنه أقرب إلى حقيقة الشريعة من غيره، خاصة وقد تشابهت حياة البداوة بين المغاربة وأهل المدينة وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون "فالبداوة غالبة على أهل المغرب والأندلس، ...فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة"(ابن خلدون،المقدمة،د ت ط،١٠٥٤، ١٠٥٥).

أضف إلى ذلك أن كل رحلات أهل المغرب كانت إلى الحجاز فاقتصروا على الأخذ على علمائها الذين تمركز بعضهم بمصر هذه الأخيرة كانت في طريق الحج فكان يعرج عليها العلماء والحجاج وينهلون من علمائها(بن بيه،١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، إذ حرص المغاربة بعد وفاة الإمام مالك على الاتصال بتلاميذه في المدينة أو مصر وساهم كل من اتصل بمالك وسمع منه في نقل مؤلفاته إلى بلاد المغرب، الأمر الذي أدى إلى انتشار مذهبه هناك،وشكلت افريقية مركزا للدعاية وكان لطبقات العلماء في بلاد المغرب أثرا بالغا في تثبيت واستمرار المذهب المالكي(التليسي،٢٠٠٣م). وقد قدر للمذهب المالكي الانتشار كما انتشرت غيره من المذاهب، وكان للسلاطين والأمراء بالمغرب دور في حمل الناس على إتباعه إلى جانب دور الفقهاء وأتباع المذهب وقوتهم في نشره(الجيدي،د ت ط).

ونفس الأسباب أدت بأهل المغرب الأقصى إلى تبنيه(بن بيه،١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، بالرغم من تأخر دخوله إليه مقارنة ببقية المناطق،إذ انتقل إليه من الأندلس في فترة الدولة الإدريسية (السلاوي،١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، وتبناه إدريس(ت١٧٧هـ/٧٩٣م) وجعله المذهب الرسمي لدولته وهذا طبقا لما جاء في قوله: "نحن أحق بإتباع مذهبه وقراءة كتابه"(الكتاني،١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٩٤)، ويعد كتاب الموطأ أول كتاب دخل المغرب الأقصى على يد عامر بن محمد بن سعيد القيسي قاضي إدريس الثاني، وقد سمع من مالك والثوري وروى عنهما مؤلفاتهما ثم انتقل من بلاد الأندلس إلى العدوة(التليسي،٢٠٠٣م)، وثاني كتاب هو المدونة التي تعتبر أصل المذهب المالكي والأساس الذي اعتمد عليه الفقهاء في القضاء والإفتاء، وتأتي في الدرجة الثانية بعد الموطأ، عرفت اهتماما كبيرا وإقبالا لا مثيل له من قبل الناس بالمغرب بل وحفظوها عن ظهر قلب(الجيدي،د ت ط).

والملاحظ أن انتشار المذهب المالكي بالمغرب الأقصى يعد ثمرة الجهد الذي بذله الأدارسة وعلى رأسهم إدريس الأصغر وقاضيه القيسي، إضافة إلى دور جامع القرويين الذي شكل نقطة إشعاع ثقافي وعمل على إخراج علماء أمثال أحمد بن فتح الميلي وجبر الله بن قاسم الفاسي وأبي محمد الأصيلي رحلوا إلى المشرق وبلاد الأندلس ونهلوا من علمائمها وساهموا بعد رجوعهم إلى المغرب الأقصى بنشر المذهب المالكي(التليسي،٢٠٠٣م)، ومما أسهم في زيادة انتشاره في المغرب الأقصى العلماء المغاربة الذين رحلوا إلى المشرق وأخذوا عن مالك بالمدينة(الجيدي،د ت ط)، والملاحظ أن ما حدث في العصر المرابطي هو تعميم نشر هذا المذهب واعتماده أساس إصلاحهم الديني في دولتهم(الجراري،١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٢.الدور السياسي للفقهاء في العصر المرابطي:

١.٢.دورهم في الدعوة المرابطية:

إن علاقة السلطة المرابطية وتعظيمها للدين والقائمين عليه تعود إلى ما قبل قيام دولتها، إلى أيام الدعوة التي كانت مبادرة من فقهاء المالكية بداية من الفقيه أبي عمران الفاسي الذي يرجع الفضل إليه في التنظير والتخطيط لإصلاح ما كان يعانيه المغرب من حالة التفكك السياسي والعقدي آنذاك من خلال مشروعه الإصلاحي القائم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ ساهمت رسالته التي حملها يحي بن إبراهيم الجدالي إلى الفقيه وجاج في تحقيق ذلك، وقامت على أكتاف أحد تلامذة هذا الأخير وهو الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي الذي أخذ على عاتقه مسألة تحقيق الوحدة للقبائل المغربية المتشتتة انطلاقا من مبدأ الدين الإسلامي فهو الذي عمل على تعليم أتباعه وفقههم في أمور الدين ولم يتوان عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين تلك القبائل إلى حد استخدامه القوة(ابن عذاري،١٩٦٧م) وهذا سيؤدي فيما بعد إلى التوحيد السياسي والمذهبي للمغرب الأقصى لأول مرة في تاريخه.

كان عبد الله بن ياسين صاحب دعوة في الإصلاح استخدم القوة واللين لبلوغ ذلك،فلم يكن مجرد فقيه بل" صاحب دعوة مصلحا وزعيما دينيا وسياسيا"(أحمد محمود،د ت ط)، أي أنه عمل على إصلاح المجتمع المغربي وما كان يعانيه من تشتت سياسي وجهل بالدين، وبرز في صورة الزعيم الروحي المصلح والمرشد التربوي وقائد الجهاد والسياسي

في آن واحد، ويظهر لنا ذلك جليا في تعيينه يحيى بن عمر اللمتوني خلفا ليحيى الجدالي الذي توفي وتولى بذلك يحيى اللمتوني مسألة النظر في أمور الحرب أما عبد الله بن ياسين الجزولي فاهتم بأمور الدين وأحكامه وأخذ الزكاة والأعشار من القبائل الصنهاجية التي دخلت في دعوته، ويذهب ابن أبي زرع إلى حد وصفه بـ"مهدي المرابطين ورئيسهم"(ابن أبي زرع،٢٠١٤م، ١١٣).

وارتباط السلطة المرابطية بالفقهاء لم يقتصر على مركز الدعوة في الشمال بل تعداه إلى دعاتها بالجنوب فأبي بكر بن عمر بعد استخلافه ابن عمه يوسف بن تاشفين على قيادة الدعوة في الشمال قرر اصطحاب قيادة دينية معه إلى الجنوب، إذ كان ممن يقرب الفقهاء ويعظمهم ويمتثل لهم ووقع اختياره على الفقيه أبي بكر محمد بن الحسين الحضرمي المرادي(بن بيه،١٩٩٧م ؛بنسباع،١٩٩٩م)، ويعتبر هذا الأخير من الفقهاء الأوائل الذين كان لهم احتكاك مباشر بالمرابطين وعلى رأسهم الأمير أبي بكر بن عمر إذ نال عنده مكانة كبيرة أهلته بأن يصبح وزيرا له ومشاورا وجليسا ومعلما(بن الذيب،١٤٢٩-١٤٣٠هـ/٢٠٠٨-٢٠٠٩م).

والإمام عبد الله بن ياسين عرف بكثرة مشورته لأصحابه فلما وردت إليه رسل فقهاء سجلماسة (تقع في صحراء المغرب تسكنها قبيلة لمتونة، بناؤها كان سنة ١٤٠هـ/٧٥٧م على يد مدرار بن عبد الله. الحميري،١٩٨٤م)، ودرعة (تبعد عن بلاد السوس الأقصى أربعة أيام وعن سجلماسة ثلاث مراحل، وهي قرى متصلة ومزارع كثيرة تقع على نهر سجلماسة. الإدريسي،١٤٣١هـ/٢٠١٠م) سنة ٤٤٧هـ/١٠٥٥م يستنجدون به ويطلبون منه المجيء إليهم، جمع رؤساء المرابطين وقرأ عليهم الكتاب الذي ورد عليه وشاورهم في الأمر(ابن أبي زرع،٢٠١٤م)، وقد نهج أمراء المرابطين منهج الشورى متأثرين به فتَكَون بذلك شبه مجلس شورى تتم الاستعانة به في الأمور المهمة(دندش،١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٢.٢. دورهم في توجيه سياسة الدولة المرابطة:

تبوأ الفقهاء مكانة لدى أمراء الدولة المرابطية فهذا يوسف بن تاشفين كان "محبا في الفقهاء والعلماء والصلحاء مقربا لهم"(ابن أبي زرع،٢٠١٤م،١١٨)، ويقول عنه ابن عذاري "كان يفضل الفقهاء ويعظم العلماء ويصرف الأمور إليهم، ويأخذ فيها برأيهم، و يقضي على نفسه بفتياهم"(ابن أبي زرع،٢٠١٤م،٤٦)، لم يكن الأمراء المرابطين يقطعون أمرا دون استشارة الفقهاء ويرجع ذلك لاعتمادهم على المذهب المالكي المذهب الرسمي للدولة المرابطية، وحدث بذلك تقارب بينهم وبين فقهاء المالكية فقربوهم إليهم وأجزلوا عليهم العطاء، ولعب هؤلاء الفقهاء دورا مهما في التعصب الديني الذي عرفه المرابطون في الفروع التي تمذهبوا فيها بالمذهب المالكي أو الأصول التي اتبعوا فيها مذهب السلف وأهل الحديث(علال،د ت ط)، وبالتالي فإن اعتماد المرابطين على الدين منحهم الشرعية التي استبعدوا بها كل استبداد أو تسلط قائم على القوة فقط(الجراري، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

ويظهر لنا دورهم السياسي منذ أيام أبو بكر بن عمر الذي عمل على إشهاد أشياخ لمتونة (من بطون صنهاجة وأهلها رُحّل في الصحراء، البكري،١٨٥٧م) وأعيان الدولة وأمراء المصامدة (ينتسبون إلى مصمود بن مادغس أو إلى

مصمود بن برنس، وهم من قبائل البرانس اعتمدوا على الرعي ثم استقروا وعملوا في الفلاحة في سفوح الجبال، وقد استوطن معظمهم الجبال وأقلية منهم سكنت أقامت في السهول، بوتشيش،د ت ط) والكتاب والشهود حينما عزم على نقل السلطة إلى ابن عمه يوسف بن تاشفين(ابن عذاري،١٩٦٧م).

كما تجسدت جهودهم السياسية في نظام البيعة للأمراء المرابطين الذي كان يتم بالبيعة الخاصة التي يبايع فيها أفراد الأسرة الحاكمة ثم سادة لمتونة والقبائل الأخرى بعدها يكون تلي العقد في المساجد ويقرئ على الناس(أحمد محمود،د ت ط)، فلما أراد الأمير يوسف بن تاشفين البيعة لابنه علي بايعه الفقهاء إلى جانب أمراء لمتونة وأشياخها، وتخلف عن بيعته ابن أخيه يحي بن أبي بكر بن يوسف بن تاشفين الذي كان أميرا على مدينة فاس(تبعد عن سلا أربع مراحل وهي مدينتان يفصل بينهما نهر كبير، المدينة الشمالية تسمى القرويين والجنوبية تسمى بالأندلس، الإدريسي،١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ولما كتب إليه الأمير علي كتابا يدعوه فيه إلى الطاعة استشار يحي الفقهاء وأشياخ البلاد في الامتناع عن مبايعة عمه رفضوا ولم يوافقوا على طلبه(ابن أبي زرع،٢٠١٤م).

ومما أوثر على الأمير يوسف بن تاشفين أيضا أنه استشار الفقهاء والقضاة بالمغرب في مسألة فرض المعونة على المرية (أمر ببنائها الناصر لدين الله عبد الرحمان بن محمد ، وهي من أشهر مراسي الأندلس، وقد اجتمعت بها كل الصناعات وهي جبلان بينهما خندق، الحميري، د ت ط) لمساعدته على الجهاد فأباحوا فرضها، وبالرغم من ذلك إلا أنه امتثل لطلب الفقيه أبي عبد الله محمد بن يحي المعروف بابن البراء بأن يؤدي اليمين ليؤكد خلو بيت مال المسلمين من المال حتى تجب معونته(السلاوي،١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ما يلاحظ على دور الفقهاء أنه كان مزدوجا سياسيا وقضائيا وهذا بإقرار من السلطة المرابطية، إذ يسيرون حياة المجتمع السياسية بآرائهم وإرشاداتهم السياسية وفي نفس الوقت يعملون بقواعد الشريعة الإسلامية على المذهب المالكي(العروي،٢٠٠٩م).

كما ارتفعت مكانتهم لدى الأمير علي المرابطي حتى قال فيه عبد الواحد المراكشي "لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلِمَ عِلْمَ الفروع فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها"(عبد الواحد المراكشي،١٤١٩هـ/١٩٩٨م،١٢٢)، بل كان شديد الانصياع لهم وحسبنا الفقيه القاضي أبو الوليد بن رشد الذي أشار عليه عند قدومه إلى مراكش(دار ملك إمارة لمتونة وهي من أكبر مدن المغرب الأقصى ولا يجاورها من الجبال إلا جبل إيجليز، الإدريسي،١٤٣١هـ/٢٠١٠م) بضرورة بناء الأسوار وما كان من الأمير علي إلّا الشروع في بناء سور محدق بمراكش،وتجلى نفوذ الفقهاء في عهده من خلال تنفيذه لفتوى قاضي قرطبة ابن حمدين وفقهائها بشأن إحراق كتاب "إحياء علوم الدين"(ابن عذارى،١٩٦٧م).

يمكننا القول أن نفوذ الفقهاء ازداد في عهد الأمير علي حتى شكل نوعا من الدكتاتورية الدينية وأصبحت الدولة المرابطية ثيوقراطية إن صح التعبير، ولعب الفقهاء دورا مهما في اختيار تاشفين بن علي لولاية العهد "لزعامته وشجاعته

وشهامته، ورجاحة عقله،و لما ظهر منه في الأندلس من النكاية في العدو"(ابن سماك العاملي،٢٠١٠م،١٩٢)، خاصة بعد سعي قمر زوجة الأمير علي لتعيين أحد أبنائه لولاية العهد وهو الأمير إسحاق(دندش، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

وكان القضاة الفقهاء المستشارون يلازمون الأمير المرابطي في القصر وأينما تنقل ليسترشد برأيهم إزاء المشاكل المطروحة، لذا فان سلطتهم تتمثل في البت في وجاهة القرارات وصلاحيتها في حين أن سلطة الأمراء تنفيذية، والجدير بالذكر أن استشارة كبار الفقهاء تعدت الأمير المرابطي إلى نائباه في المغرب والأندلس إذ كانا ملزمان بالاستشارة في كل الأمور(دندش، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

يبرز دور الفقهاء السياسي في أن القاضي لا يمكنه البت في أيّ قضية دون حضور أربعة فقهاء وهذا ما جسده الأمير علي فـ "إذا ولى أحدا من قضاته كان فيما يعهد إليه ألاّ يقطع أمرا ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء"(عبد الواحد المراكشي،١٤١٩هـ/١٩٩٨م،١٢١)، بما أن الفقهاء كانوا حفظة الشريعة فمن الطبيعي أن يصبحوا أصحاب الكلمة الأولى في المجتمع، فلا يصدر أيّ حكم حتى يقروه ويفتوا في عدم مخالفته للشريعة وأحكامها، إذ لجأت إليهم العامة أثناء تعرضها للخطر، وكان قاضي الجماعة في مراكش يعرف بقاضي الحضرة ويعد من أقرب الفقهاء إلى الأمير المرابطي وهو أيضا عضو بمجلس الشورى يستفتى من طرف ولي الأمر(أحمد محمود،د ت ط).

وخطة الشورى كان يتولاها فقهاء يختارهم القاضي ويشاورهم في الأحكام وعددهم أربعة اثنان يشتركان في مجلس القضاء واثنان في مجلس الجامع(ابن عبدون،١٩٥٥م)، ويعد القاضي عيّاض ممن أُجلس للشورى بعد عودته من رحلته الأندلسية وهذا لوجاهته لدى السلطة الأمر الذي أهّله إلى استشارة السلطة له، وأسهم في الإصلاح السياسي بالدولة المرابطية فكان ينصح القائمين عليها وينهاهم ويأمرهم ولا ينفذ ما فيه مخالفة للشرع مع بيان الحق فيه(شواط،١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ونفس الأسلوب اتخذه معظم الفقهاء في إعلائهم لكلمة الحق حتى ولو خالفوا السلطة وأحيانا كانت فتواهم تُبطل أوامرها(ابن القاضي،١٩٧٤م)، فالقاضي الفقيه خلوف بن خلف الله الصنهاجي(ت٥١٥هـ/١١٢١م) الذي تولى قضاء الجماعة بمراكش اشتهر بكونه "صادعا بالحق ساعيا في أعمال البر لا تأخذه في الله لومة لائم"(السملالي،١٤١٣هـ/١٩٩٣م،٢٢٠).

وقد منحت للقاضي الفقيه صلاحيات واسعة وأصبح يشرف على تعيين العمال وعزلهم(ابن عذارى،١٩٦٧م)، حتى أن سلطته أصبحت فوق سلطة الحاكم الإداري والعسكري فكان هو المسؤل عن تصرفاته ويراقبه إلى جانب الولاة والعمال التابعين له، وما يؤكد هذا الأمر ما جاء في رسالة الأمير علي بن يوسف لأحد قضاته محددا له مسؤولياته بقوله :"واستعلم مع الرعية شأن الرعية وخبرها، فكل ما رفعت إليك من أحوالها، وتظلمت فيها من عمالها، أجريته مع الحق كيف جرى، وعممت بالنظر ولم تخص قضية دون أخرى، فكل بك معصوب، وأنت عنه محاسب وبه مطلوب، ومدار هذا الأمر اختيار الحكام، الذين استنبتهم في أقطارك القاصية، ونصبتهم في الجهات النائية ...وبعد توليتك إياهم فأشرف عليهم إشرافا يتعقب أحوالهم..."(علي مكي، ١٩٥٩-١٩٦٠م، ١٧١،١٧٣)، وبالتالي فان حكمه نافذا بين السلطة التنفيذية التي يمثلها المرابطون وعمالهم وبين رعيتهم(بن بيه،١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ومساهمة الفقهاء في السياسة لم تتوقف عند هذا الحد فقط بل تعدته إلى التأليف في السياسة من أجل النصيحة ويعد كتاب "الإشارة في تدبير الإمارة " أول كتاب يؤلف في السياسة بالمغرب الأقصى، حيث حاول فيه صاحبه وضع تصور للسلوك السياسي السليم في مختلف المواقف والظروف واتجاه مختلف الفئات(بن بيه،١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

الجدير بالذكر أن ارتباط فقهاء المالكية بالمرابطين لم يكن مبني على أساس المصلحة بل من أجل حماية المذهب المالكي الذي حمل لواءه المرابطون، هذا فضلا عن كونهم قد انصاعوا لأحكام الشرع، وما يؤكد هذا أن القاضي عيّاض لعب دورا مهما في التصدي لعبد المؤمن بن علي والموحدين وثار ضدهم في مدينة فاس(حسن، ١٩٨٠م؛حركات، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

ونفوذهم في التدبير السياسي للمرابطين تجلى في مسألة التحكم في شرعية حكم أمرائهم إذ اشترطوا على الأمير المرابطي علي التقليد الرسمي من الخليفة العباسي حتى تتم مبايعته، فبعث إلى هذا الأخير القاضي أبو بكر بن العربي يطلب منه أن يعقد له على المغرب والأندلس، هذا إضافة إلى دورهم في إنجاح مشروع الجهاد و التوحيد بالأندلس لتحقيق وحدة العدوتين من خلال فتوى الفقهاء وأهل الشورى من المشرق كالفقيهين الغزالي (ت٥٠٥هـ/١١١١م) والطرطوشي(ت٥٢٠هـ/١١٢٦م)(ابن خلدون،١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ومن المغرب والأندلس كالفقيه يوسف بن عيسى بن الملجوم الفاسي بوجوب خلع ملوك الطوائف(ابن الأحمر،١٩٧٢م).

أما دورهم في حركة الجهاد فيتضح في مشاركتهم الشخصية فيه(ابن القاضي،١٩٧٤م)، وأسهموا في فترات الجهاد على تثبيت قلوب المجاهدين وبث روح الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله وتحقيق الوحدة الإسلامية فكانوا يخطبون للتعبئة الشعبية ويؤكدون على أن ما يقومون به من جهاد هو في سبيل الله وقربة منه وطاعة له(بن بيه، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٢.٣. دورهم الديني:

كان للفقهاء المالكية دور في الحياة الدينية منذ أيام الدعوة المرابطية، ومنذ أن مكث عبد الله بن ياسين الجزولي بين قبائل صنهاجة ("هذا القبيل من أوفر قبائل البرب، وهو أكثر أهل الغرب لهذا العهد و ما قبله لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم ...وأما ذكر نسبهم فإنهم من ولد صنهاج"، ابن خلدون،١٤٢١هـ/٢٠٠٠م،٣٠٩) شرع" يعلمهم الدين، ويبين لهم الشرائع والسنة "(ابن أبي زرع،٢٠١٤م ،١٠٦)، وقد ضرب هذا الفقيه مثلا للزهد في الدنيا، فبالرغم من أنه القائد الأول للمرابطين صاحب دعوتهم إلا أنه لم يسع للملك والسيادة، بل نجده يعمل على جعل أبو بكر يحيي بن عمر أميرا على المرابطين ويكون هو القائد الروحي لهم، ونستشف ذلك من تصريحه عن دوره في الدعوة إذ قال مخاطبا المرابطين:"إنما أنا معلم لكم دينكم"(ابن سماك العاملي،٢٠١٠م،٦٦)، وبالتالي فان إصلاحات عبد الله بن ياسين جاءت لتغيير حياة القبائل المرابطية إلى مجتمع جديد يقوم على أسس الدين الإسلامي الحنيف(دندش،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

برز دورهم من خلال نشر الدين منذ بدء الدعوة إذ عمل الفقيه عبد الله بن ياسين على إرسال الدعاة بعد تدريبهم في الرباط إلى القبائل لترغيبهم في الإسلام، هذا فضلا عن دورهم عند فتح بعض المناطق فكانوا يعلمون الناس قواعد الإسلام،كما نشروا أيضا جميع العلوم من قرآن وفقه وحديث وتفسير(دندش،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، وحسبنا القاضي عيّاض(ت٥٤٤هـ/١١٤٩م) الذي كانت له حلقة في جامع سبتة (مدينة تقابل الجزيرة الخضراء وهي سبعة جبال صغيرة متصلة ببعضها البعض، ويليها من جهة الشرق جبل كبير يسمى جبل المينة، الإدريسي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م) للدرس والإقراء(الوراكلي،١٩٩٤م) وللمناظرة عليه في المدونة(المقري،د ت ط)، وبلغ حبه لتعليم غيره أنه كان يداوم على إسماع الحديث وتدريس الفقه وقراءة مصنفاته على طلبته في أحلك الأيام التي مرت بها مدينة سبتة (شواط١٤١٩،هـ/١٩٩٩م).

وأبو العباس الأنصاري الخزرجي أحمد بن طاهر(٤٦٧-٥٣٢هـ/١٠٧٤-١١٣٧م) الذي درس الحديث، والقاضي عيّاض هو الآخر أسهم في الحديث بمؤلفاته نذكر منها: "الإكمال في شرح مسلم" و"مشارق الأنوار في تفسير غريب الحديث"(الدمشقي،١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٨٠ ،٨١)، وبلغ حب الفقهاء لنشر العلوم الدينية أن كثيرا منهم رفضوا تولي مناصب أخرى عرضت عليهم حتى لا ينشغلون عن التعليم، وحسبنا الفقيه أحمد بن عبد الرحمان بن الصقر الأنصاري(ت٥٦٩هـ/١١٧٣م) الذي رفض طلب عامل دكالة (من القبائل المصمودية التي استقرت بالسهول، والت المرابطين رغم نسبها المصمودي، بوتشيش،د ت ط) في أن يصحبه مقابل ألف دينار وكان رده عليه"والله لو أعطيتني ملء الأرض على أن أخرج عن طريقتي، وأفارق ديدني من خدمة أهل العلم، ومداخلة الفقهاء، والانخراط في سلكهم ما رضيت"(ابن فرحون،د ت ط، ٢١٢،٢١٣)، وهذا القاضي الفقيه عبد الله بن أحمد بن واشون الهذلي(ت٥٢٩هـ/١١٣٤م) قد رفض تولي قضاء فاس وأصّر على رفضه حتى بعدما سجن(ابن القاضي،١٩٧٤م).

لم يقتصر إسهامهم في تعليم الدين على العامة فقط بل عمدوا إلى الإشراف على تعليم الخاصة من الأمراء ممن لم يسعفهم الحظ في مجالس العلم، فعملوا على الذهاب إلى قصورهم ليعلموهم و يفقهوهم في الدين، وخير مثال على ذلك الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين(دندش،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، وهذا الفقيه علي إسماعيل بن حرزهم (ت ٥٥٩هـ/١١٦٣م) قد استدعاه أمراء صنهاجة عند قدومه إلى مراكش من أجل الأخذ عنه والقراءة عليه، ولقيت فتواه قبولا من السلطة حتى وإن كانت مخالفة لما أقرت به(ابن الزيات،١٩٥٨م)، واستعانوا بهم أيضا في تهذيب أبنائهم(دندش،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

إن إشراف الفقهاء على نشر العلوم الدينية في المجتمع المغربي سواء تعلق الأمر بالعامة أو الخاصة يسهم في توطيد المذهب المالكي أكثر بينهم وتبوؤوا بذلك مكانة مهمة، وهذا ما نستشفه من قول الشاعر فيهم:

مناي في الدنيا علوم أبثـها وأنشرها في كل باد وحاضـــر

دعاء في القرآن والسنن الـتي تناسى رجال ذكرها في المحاضر(بن بيه،١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٦٥)

هذا دون أن ننسى دورهم في التأليف في المذهب المالكي ونشره أكثر، ومن الذين برزوا في هذا المجال القاضي عيّاض ومن مؤلفاته نذكر: كتاب "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"و"ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك"و"مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار:الموطأ والصحيحين"(الدمشقي، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٧٩،٨٠)، وقد استفاد الناس منها ولاقت رواجا حتى قال عنها صاحب المعجم:" وله تواليف مفيدة كتبها الناس وانتفعوا بها وكثر استعمال كل طايفة لها"(ابن الأبار،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م،٢٩٦).

لعب الفقهاء دورا مهما في تعليم الناس دينهم وذلك من خلال فتواهم التي عملوا فيها على الفصل في عديد من المسائل التي أشكلت عليهم بتبيين الحلال منها والحرام، وممن جسد هذا الدور على سبيل المثال لا الحصر القاضي عيّاض الذي قصدته الخاصة والعامة لاستفتائه في بعض القضايا، واشتهر بسرعة بداهيته واستحضاره للأدلة وحفظه للمسائل(شواط،١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

وعمل الفقهاء بالإسهام والإشراف في البنية التحتية بالمجتمع فالأمير أبو بكر كعادة غيره من المرابطين أسهم في الإكثار من بناء الربط والمساجد الأمر الذي زاد من انتشار الإسلام(دندش،١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، وأسهم الفقهاء بالمرافق الدينية كبناء المساجد والتوسعة فيها إذا ضاقت بالمصلين، فهذا القاضي الفقيه محمد بن عيسى قد تولى مهمة بناء جامع سبتة وزاد فيه(ابن عذارى،١٩٦٧م)، كما زاد فيه القاضي عيّاض من جهته الغربية(المقري،د ت ط)، وقام الفقيه القاضي محمد بن عيسى السبتي ببناء الزيادة الغربية في جامع القرويين بفاس سنة ٥٠٥هـ/١١١١م من مال الأحباس، وعمل الفقيه أبو عبد الله محمد بن داوود على الزيادة فيه أيضا،كما اهتم الفقهاء بتجهيز المساجد بما تحتاجه(ابن القاضي،١٩٧٣م).

لم يتوقف دورهم عند هذا الحد فقط بل نجدهم يشرفون على بيت المال من أموال الأحباس والأوقاف، فكانوا يصلحون المساجد ويقيمون الصوامع ويصنعون المنابر والمحاريب، هذا فضلا عن إنفاقهم على خدم المساجد(أحمد محمود، د ت ط).

الخاتمة:

وفي الأخير نجد أن الفقهاء قد تمكنوا في العصر المرابطي من الاستئثار بالسلطة والمكانة الاجتماعية في المجتمع آنذاك وأصبحت السلطة المرابطية غير قادرة على الاستغناء عن هذه الفئة، إذ نجدها قد وحدت العدوتين تحت راية الإسلام ووقفت في وجه المد الصليبي، وكانت لها مواقف مشرفة وإسهامات في المجال السياسي وهذا من منطلق وقوفها إلى جانب السلطة السياسية في تعزيز بعض القضايا من خلال فتواها، كما وجهت سياسة المرابطين إلى ما فيه صلاح الأمة، بل نجد من الفقهاء من أعلى كلمة الحق وسعى لتحقيق العدل حتى ولو كان ذلك على حساب حياته وحدّ من حريته، الأمر الذي رفع من مكانتهم لدى الخاصة والعامة وربما سيفتح الباب لمعارضيهم وحسّادهم فيما بعد.

قائمة المصادر والمراجع:

١- المصادر:

١. ابن الأبار أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر.

٢. ابن الأحمر إسماعيل،١٩٧٢م. بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.

٣. الإدريسي، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م. نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٤. الحميري، ١٩٨٤م. الروض المعطار في خبر الأقطار، تح إحسان عباس، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

٥. الحميري، دون تاريخ طبع .صفة جزيرة الأندلس، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي وتاريخي، نشر وتصحيح ليفي بروفنسال.

٦. أبو عبيد البكري،١٨٥٧م. المغرب في ذكر بلاد إفريقية و المغرب، المطبعة الحكومية،الجزائر.

٧. ابن خلدون عبد الرحمان ،دون تاريخ طبع .المقدمة ،تحقيق وضبط علي عبد الواحد وافى،الجزء الثالث،الطبعة الثالثة،دار النهضة،القاهرة،مصر.

٨. ابن خلدون عبد الرحمان ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار،الجزء السادس،دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٩. الدمشقي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي،١٤١٧هـ/١٩٩٦م. طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٠.ابن أبي زرع،٢٠١٤م. الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق كارل بوحس نوتبرغ، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

١٠.ابن الزيات التادلي،١٩٥٨م. التشوف إلى رجال التصوف، نشر وتصحيح أدولف فور، مطبوعات إفريقيا الشمالية الفنية، الرباط.

١١. السلاوي أبو العباس أحمد بن خالد الناصري،١٤١٨هـ/١٩٩٧م. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، الجزء الأول، دار الكتاب، الدار البيضاء.

١٢. السملالي العباس بن إبراهيم،١٤١٣هـ/١٩٩٣م. الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، الرباط.

١٣. العاملي ابن سماك، ٢٠١٠م.الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق عبد القادر بوباية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤. ابن عبدون،١٩٥٥م. رسالة في الحسبة (ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب)، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي الشرقية، القاهرة.

١٥. ابن عذارى المراكشي،١٩٦٧م. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

١٦. ابن فرحون المالكي، دون تاريخ طبع. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، الجزء الأول، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٧. ابن القاضي المكناسي أحمد،١٩٧٣م. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس،الجزء الأول،دار المنصور للطباعة و الوراقة،الرباط.

١٨. ابن القاضي المكناسي أحمد،١٩٧٤م. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، الجزء الثاني، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.

١٩. الكتاني محمد بن جعفر، الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس، طبعة حجرية.

٢٠. المراكشي عبد الواحد بن علي،١٤١٩هـ/١٩٩٨م. المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢١. المقري التلمساني شهاب الدين أحمد بن محمد، د ت ط. أزهار الرياض في أخبار عيّاض، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الأبياري، الجزء الثالث، مطبعة فضالة، د م ط.

٢- المراجع:

١. أحمد محمود حسن، دون تاريخ طبع. قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى)، دار الفكر العربي،القاهرة.

٢. بنسباع مصطفى،١٩٩٩م. السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، تق أمحمد بنعبود، الطبعة الأولى، مطابع الشويخ، تطوان.

٣. بوتشيش إبراهيم القادري، دون تاريخ طبع . مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

٤. التليسي بشير رمضان،٢٠٠٣م،الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن الربع الهجري/العاشر الميلادي،ط١،دار المدار الإسلامي،بيروت، لبنان.

٥. الجراري عباس،١٤١٣هـ/١٩٩٣م. قضايا مرابطية في منظور بعض المستشرقين، ضمن كتاب المغرب في الدراسات الاستشراقية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المملكة المغربية.

٦. حركات إبراهيم،١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م. المغرب عبر التاريخ، الجزء الأول، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

٧. حسن حسن علي،١٩٨٠م. الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مصر.

٨. دندش عبد اللطيف عصمت،١٤٠٨ هـ/١٩٨٨م. دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب افريقيا٤٣٠-٥١٥هـ/١٠٣٨-١١٢١م مع نشر وتحقيق رسائل أبي بكر بن العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٩. شواط الحسين بن محمد،١٤١٩هـ/١٩٩٩م. القاضي عياض عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته(٤٧٦-٥٤٤م)، ط١، دار القلم، دمشق.

١٠. العروي عبد الله،٢٠٠٩م. مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

١١.علال خالد كبير، دون تاريخ طبع. التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي خلال العصر الإسلامي-مظاهره، آثاره، أسبابه ، علاجه- مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

١٢. مكي محمود علي، ١٩٥٩-١٩٦٠م. "وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين"، مجلة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، العدد٧-٨، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد.

١٣. الوراكلي حسن، ١٩٩٤م. أبو الفضل القاضي عيّاض السبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٣-الرسائل الجامعية:

١. بن الذيب عيسى،١٤٢٩-١٤٣٠هـ/٢٠٠٨-٢٠٠٩م. (المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة اجتماعية اقتصادية ٤٨٠هـ-٥٤٠هـ/١٠٥٦م-١١٤٥م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، إشراف أحمد شريفي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية.

٢. بن بيه محمد محمود عبد الله، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. (الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطي)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف محمد أحمد حسب الله، قسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية.